الأمم المتحدة S/2008/692

مجلس الأمن

Distr.: General
24 November 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب فيه إليَّ تقديم تقارير دورية عن تنفيذ الولاية. ويغطي هذا التقرير أنشطة بعثة الإدارة المؤقتة، والتطورات المرتبطة بها، في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – مع دخول ''دستور جمهورية كوسوفو'' حيز النفاذ في ١٥ حزيران/يونيه، واصلت سلطات كوسوفو اتخاذ خطوات لتأكيد مركز كوسوفو كدولة. وإثر إنشاء وزارة الخارجية، أعلنت سلطات كوسوفو افتتاح بعثات دبلوماسية وتعيين رؤساء لها في ١٠ بلدان. وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد البلدان التي اعترفت بكوسوفو دولة مستقلة ٥٢ بلدا. وفي خضم ما تبذله كوسوفو من جهود لممارسة سلطاتها ومسؤولياتها كدولة ذات سيادة، قدمت كوسوفو طلبا للانضمام إلى مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقررت إجراء تعداد للسكان، وأنشأت وزارة لقوات الأمن، وعيّنت لجنة مركزية جديدة للانتخابات تتكون من ١١ عضوا. وتواصل جمعية كوسوفو إصدار تشريعات، أصبح يجري اعتمادها، دون الإشارة إلى السلطات المخوّلة لممثلي الخاص بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو إلى الإطار الدستوري.

٣ – وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت الجمعية العامة قرارا قدمته صربيا يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن السؤال التالي: ''هل إعلان مؤسسات الحكم الذاتي

241108 101108 08-51829 (A)

المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد متفق مع القانون الدولي؟''. وأعربت سلطات كوسوفو عن أسفها لاتخاذ هذا القرار، مؤكدة أن استقلال كوسوفو لا رجعة فيه وأن استعراض محكمة العدل الدولية لمشروعية إعلان الاستقلال لن يمنع البلدان الأخرى من التعبير عن تقديرها للتقدم المطرد في كوسوفو أو من الاعتراف بها دولة مستقلة.

٤ - ولا تزال حكومة صربيا وغالبية صرب كوسوفو على اعترافها ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باعتبارها المحاور المدني الدولي الشرعي والوحيد لهما وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكان لهذا الاعتراف آثار هامة في قطاعات مثل الشرطة والجمارك والقضاء التي لا تزال البعثة تضطلع بدور مهم فيها. وترفض أغلبية صرب كوسوفو بشدة أي سلطة أو رمز لمؤسسات كوسوفو. وفي الشمال، تتخذ أربعة هياكل بلدية من قانون صربيا بشأن الإدارة الذاتية المحلية أساسا لعملها. وتقاوم طائفة صرب كوسوفو المحلية أي مساع فعلية أو متصورة تبذلها سلطات كوسوفو لبسط نفوذها على المنطقة الواقعة شمال نهر إيبار. فقد وقفت على سبيل المثال في وجه مساعي بلدية ميتروفيتشي/ميتروفيتشا، الواقعة في الجنوب، لبدء مشاريع في الشمال، خاصة وأنه لم يجر تشاور مع البعثة أو مع الطائفة نفسها في هذا الشأن. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت سلطات كوسوفو أنها لا تعتزم استخدام القوة لبسط سلطتها في الشمال.

٥ - وواصلت القيادة السياسية لصرب كوسوفو في شمال كوسوفو التعبير عن معارضتها لنشر المكتب المدني الدولي في الشمال، والمتوخى في الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو (S/2007/168/Add.1)، الذي لم يقرّه مجلس الأمن. وواصلت القيادة أيضا معارضة نشر بعثة الاتحاد الأوربي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويدّعي قادة صرب كوسوفو في الشمال أنهم لن يغيروا موقفهم، بصرف النظر عن النهج الذي تتبعه بلغراد. واستجابة لنداء وجهته ''جمعية اتحاد بلديات إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي'' المعلنة ذاتيا، تظاهر نحو ٢ ٠٠٠ من صرب كوسوفو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا وشتيربتشي/شتربتشه وغراسانيتشي/غراسانيتشا ضد نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وضد تنفيذ اقتراح التسوية.

ثالثا - الأمن

٦ - شهدت كوسوفو، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عدة حوادث أمنية عرقية ضيقة النطاق. وشملت هذه الحوادث حادث رمي بالحجارة في ٢٦ حزيران/يونيه بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو في قرية بيريفوتشي/بيريفوتشا (التابعة لبلدية كامينيتشي/كامينتشا) المختلطة الأعراق وذلك بسبب الموقع المقترح لبناء مسجد جديد، وتجددت هذه الأعمال

في ٤ تموز/يوليه بسبب مد خط أنابيب مياه إلى قرية سوهودول/سوفي دو المختلطة الأعراق الواقعة شمالي ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. وفي ٢٧ آب/أغسطس، اشتبك نحو ١٠٠ من صرب كوسوفو مع ٧٠ من ألبان كوسوفو في منطقة الأبراج الثلاثة المختلطة الأعراق شمالي ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدت محاولة أقدمت عليها مجموعة من ألبان كوسوفو، في منطقة كروا فيتاكو شمالي ميتروفيتشا، لبدء التحضير لإعادة بناء منازلهم دون إذن من بعثة الإدارة المؤقتة إلى وقوع اشتباكات مع مجموعة من صرب كوسوفو. وتدخلت شرطة البعثة، ثم قوة الأمن الدولية في كوسوفو، من أجل استعادة النظام. وفي علاقة بهذا الحادث، تم تبادل إطلاق النار على مقربة من المنطقة بين جماعات من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي بلدية شتيربتشي/شتربتشه، حاول صرب كوسوفو، بقيادة رئيس البلدية الذي انتخب في ١١ أيار/مايو في الانتخابات المحلية التي لم تعترف بها بعثة الإدارة المؤقتة، عدة مرات الاستيلاء على المكاتب البلدية للمسح، لكن منعهم من ذلك الموظفون من ألبان كوسوفو بدعم من أفرقة دوريات دائرة الشرطة المختلطة الأعراق في كوسوفو.

٧ - وفي أعقاب إنشاء وزارة جديدة لقوات الأمن في كوسوفو في تموز/يوليه وتعيين الوزير في آب/أغسطس، باشرت قوة الأمن الدولية في كوسوفو، بالتشاور مع سلطات كوسوفو، عمليات التوظيف لإنشاء قوة أمن كوسوفو المقبلة. وفي المرحلة الأولى، سيتم اختيار العناصر من فيلق حماية كوسوفو على أساس احتياجات قوة الأمن وبعد إنجاز إجراءات تقييم المرشحين بنجاح. أما عناصر فيلق حماية كوسوفو الذين لن يتم إلحاقهم بقوة أمن كوسوفو فستجري إعادة توطينهم، أو إعادة إدماجهم، أو إحالتهم إلى التقاعد بكرامة. وسيموّل برنامج لإعادة التوطين عن طريق صندوق استئماني لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه.

رابعا - سيادة القانون

٨ - في مناطق كوسوفو ذات الأغلبية الصربية الواقعة جنوبي نهر إيبار، لا يزال ٣٠٨ ضباط شرطة من صرب كوسوفو يرفضون العمل ضمن دائرة الشرطة في كوسوفو، ولا يزالون موقوفين عن العمل. وفي الشمال، أعادت محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا فتح أبوابها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر استنادا إلى الحوار الذي أجراه ممثلي الخاص، السيد لامبرتو زانيير، مع حكومة صربيا ومشاوراته مع الجهات المعنية الأخرى، وبعد انقضاء قرابة ستة أشهر من الفراغ القانوني المستمر. وألحق القضاة والمدعون العامون الدوليون مؤقتا بالمحكمة من أجل النظر في القضايا الجنائية العاجلة فقط. وفي زوبين بوتوك، توقفت المحاكم البلدية

ومحاكم الجنح عن العمل نتيجة استقالة جميع موظفي الدعم من صرب كوسوفو، بينما تعمل هذه المحاكم في بلدية ليبوسافيك/ليبوسافيتش في إطار نظام المحاكم المعمول به في صربيا. وتواصل مكاتب الاتصال بالمحاكم التابعة لوزارة العدل في كوسوفو التي تقوم، ضمن جملة أمور، بتيسير حصول صرب كوسوفو على الخدمات القضائية، العمل في أضيق الحدود بسبب الشواغل الأمنية. وتواصل وزارة العدل في كوسوفو صرف مرتبات جميع موظفي مكاتب الاتصال بالمحاكم ومكاتب المدعين العامين إلى حين عودتهم المحتملة إلى عملهم.

٩ - وبعد القرار الذي اتخذته سلطات كوسوفو بالبدء في إصدار جوازات سفر خاصة بكوسوفو بعد تجهيز المعدات التقنية لمركز المعالجة المركزي التابع للسجل المدني، لم يعد ممكنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل إصدار وثائق السفر، ونتيجة لذلك توقف إصدار هذه الوثائق، وصدرت أولى جوازات السفر الخاصة بكوسوفو في تموز/يوليه. ولم تفرض سلطات كوسوفو أي قيود على استخدام صرب كوسوفو لجوازات السفر الصربية، وشرعت في إصدار بطاقات هوية جديدة خاصة بكوسوفو، بينما تظل وثائق الهوية الصادرة عن البعثة والصربية صالحة.

خامسا - إدارة البلديات

١٠ - في ٣ تموز/يوليه مددت سلطات بريشتينا ولاية الجمعيات البلدية الخمس التي تتألف الأغلبية فيها من صرب كوسوفو، وهي شتيربتشي/شتربتشه، ونوفوبيردي/نوفوبردو، وليبوسافيك/ليبوسافيتش، وزفيتشان، وزوبين بوتوك. ولم يكن لهذا الإجراء تأثير يذكر على أرض الواقع في بلديات الشمال التي يديرها قادة بلديات وعلى أساس نتائج الانتخابات الصربية التي أجريت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨. ولا تزال بلدية نوفوبيردي/نوفوبردو، وهي البلدية الوحيدة التي يشكل صرب كوسوفو أغلبية فيها والتي ينتمي عمدتها إلى ألبان كوسوفو، تباشر عملها حتى في ظل مقاطعة صرب كوسوفو. وتوجد في بلدية شيتربتشي/شتربتشه إدارتان متنافستان: إدارة مؤلفة من صرب كوسوفو جاءت بها الانتخابات الصربية التي أجريت في ١١ أيار/مايو، وإدارة أخرى يرأسها عمدة من صرب كوسوفو كرئيس فخري يعاونه ثلاثة مديرين للبلدية من ألبان كوسوفو، وتدعمها سلطات كوسوفو. واستقال عدد من موظفي البلديات من صرب كوسوفو، بينهم موظفو بلديات نوفوبيردي/نوفوبردو وراهوفيتش/أوراهوفاتش، وغييلان/غنيلان من مناصبهم لكي يدرجوا في قوائم مرتبات بلغراد لوزارة صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا.

سادسا – العائدون والطوائف

١١ – شهد عدد أفراد الأقليات العائدين انخفاضا حادا بالقياس إلى السنوات السابقة، ويظل هذا العدد مخيبا للآمال. ولا يعزى هذا التطور إلى التطورات السياسية الأخيرة التي أسفرت عن انقطاع الحوار بين بريشتينا وبلغراد على المستوى التقني فحسب، بل أيضا إلى غياب الشفافية في تخصيص التمويل المرصود للعائدين واتباع وزارة شؤون الطوائف والعائدين لنهج غير تشاوري إزاء القضايا المتعلقة بالعائدين. وكان هناك ١٠٧ مشردين فقط من صرب كوسوفو ضمن المشردين، الذين عادوا إلى كوسوفو في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر من هذا العام والبالغ عددهم ٤٤٥ فردا مشردا. ويمثل هذا العدد ٢٤ في المائة من مجموع العائدين في ٢٠٠٨، مقابل متوسط قدره ٤٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ووقعت حادثة أمنية قد تؤثر أيضا على عودة اللاجئين، فقد أطلقت النار باتجاه مجموعة تضم ستة من صرب كوسوفو من صربيا، وموظفين من البلدية والشرطة والمنظمات الدولية خلال زيارة استطلاعية قاموا بها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لقرية دفوران/دفوراني (بلدية سوهاريكي/سوفاريكا).

١٢ – وأظهرت دراسة استقصائية لاستدامة العودة أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوسوفو، وجود نسبة مئوية عالية جدا لحالات العودة المستدامة إلى كوسوفو. فمن بين مجموع الأفراد الذين عادوا إلى كوسوفو في الفترة بين آذار/مارس ٢٠٠٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذين وصل عددهم إلى ٦٣٢ ٥ فردا، وجد أن ٨٤,٤٥ في المائة أو ٧٥٦ ٤ من حالات العودة كانت مستدامة. وأشارت الدراسة إلى أن أسباب مغادرة العائدين كانت ترتبط في أغلبيتها العظمى بشواغل اقتصادية وتعليمية.

١٣ – واقترحت وزارة شؤون الطوائف والعائدين إعادة النظر في معايير اختيار المستفيدين المطبقة على الأفراد العائدين بحيث يتم إدراج سكان كوسوفو الذين لم يشردوا من جراء نزاع عام ١٩٩٩. وقدم الاقتراح دون أي تشاور مع ممثلي رابطات المشردين داخليا أو مع المنظمات غير الحكومية المعنية بهم. ومن شأن تعديل السياسة هذا، إن تم إقراره، أن يحول التمويل المخصص للعائدين، وهو تمويل ضئيل أصلاً، من ميزانية كوسوفو لمساعدة الأفراد المستضعفين اجتماعيا من المقيمين في كوسوفو، بدلا من تيسير عودة المشردين. وأثار تقرير داخلي عن أعمال الوزارة، تضمن النتائج المتعلقة بغياب الشفافية في تخصيص التمويل وإساءة استخدام السلطة، قلقاً بشأن قدرة المؤسسة على تنفيذ ولايتها. ويجب أن يجري تخصيص التمويل وغير ذلك من أمور اتخاذ القرارات، بطريقة شفافة وينبغي أن تُبذل الجهود لمكافحة الفساد والمحاباة.

سابعا – الممتلكات

١٤ - إثر اعتماد دستور كوسوفو، أوقفت حكومة صربيا عمليات وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية في صربيا. وأفضى ذلك إلى استحالة التحقق من وثائق الملكية في صربيا والحصول على الأدلة المساندة والاتصال بمقدمي المطالبات للحصول على مزيد من المعلومات، أو إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج أي عملية فصل في هذه المسائل. وما لم يلغ قرار إغلاق مكاتب وكالة كوسوفو للممتلكات العقارية في صربيا، فإن عدد المطالبات الجاهزة للبت والإحالة إلى لجنة كوسوفو العقارية ستتناقص في نهاية المطاف. ومن شأن ذلك أن يلحق غبنا شديدا بالمتضررين، وغالبيتهم العظمى من طائفة صرب كوسوفو. وأبرز ممثلي الخاص هذه المسألة في محادثات مع محاوريه في بلغراد، وستتواصل المحادثات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ليتسنى التوسط في الوصول إلى حل يسهل تجهيز العدد الكبير من المطالبات، وسداد المبالغ المستحقة للمستفيدين.

ثامنا – التراث الثقافي والديني

١٥ - توقفت أعمال ترميم مواقع التراث الثقافي والديني التي تقوم بها لجنة تنفيذ أعمال التعمير بقيادة مجلس أوروبا، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، منذ أن أعربت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية عن اعتزامها عدم التعامل مع السلطات المحلية إلا من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي تعمل بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والتقى رئيس لجنة تنفيذ أعمال التعمير بممثلي الخاص في ٢٧ آب/أغسطس طالباً مشاركة البعثة بشكل مباشر في إجراءات عمليات تقديم العطاءات والتعاقد لترميم مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي خربت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأكد ممثلي الخاص أن البعثة مستعدة لمواصلة دعم جميع أنشطة الترميم، لحين الانتهاء من الاتفاق على الطرائق المطلوبة. وأظهر اجتماعان عقدهما لجنة تنفيذ أعمال التعمير في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على توفر النوايا الحسنة لدى جميع الجهات المعنية في السعي إلى الانتهاء بشكل ناجح وسريع من هذه المهمة التي تتعلق بخمسة مواقع أرثوذكسية صربية رئيسية في كوسوفو. وتمت الموافقة فعلا على الاعتماد المطلوب لهذه المشاريع، وقيمته ١,٧ مليون يورو لعام ٢٠٠٨ وهو متاح الآن. على أنه يبدو أن من غير المحتمل أن يتم الانتهاء من العمل في ٢٠٠٨.

١٦ - وبعد إجراء محادثات مع الأطراف المعنية، جدد ممثلي الخاص قراره التنفيذي بشأن إنشاء المنطقة المحددة الخاصة حول دير فيسوكي ديتشاني لمدة ثلاثة أشهر، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان ذلك التجديد ضروريا لأن ”مجلس التنفيذ والرصد“، المنشأ بموجب القانون الجديد للمناطق المحمية، والذي سيحل محل اللجنة المحلية

للمناطق المحددة الخاصة لم يبدأ عمله حتى الآن. ويتوخى القانون الجديد إنشاء مناطق محمية بنفس مساحة المناطق المحددة الخاصة، بيد أنه لا يمكن تنفيذ القانون فعلياً إلا بتعاون الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة المحلية التابعة للبعثة في بيي/بيتش حكما على مواطن من ألبان كوسوفو بالسجن لمدة ثلاثة سنوات ونصف السنة لعلاقته بتفجير قنبلة يدوية في الدير في آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٧ - وفي ١٢ تموز/يوليه، تلقى ممثلي الخاص شكوى خطية من تيودوسيي كبير أساقفة دير فيسوكي ديتشاني، مفادها أن بلدية غياكوفي/داكوفيكا قد غطت أساس مبنى الكنيسة الأرثوذكسية المخربة في وسط المدينة، وحولت الموقع المملوك للكنيسة من مكان كان يستخدم في السنوات الأخيرة مقلباً للقمامة إلى حديقة عامة، دون استشارة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وأعربت البعثة أيضا عن قلقها بشكل مباشر لعمدة غياكوفي/داكوفيكا وطلبت تدخّل رئيس الوزراء، ووزير إدارة الحكومة المحلية ووزير الثقافة ووزير الشباب والرياضة لدى السلطات المحلية. على أن البلدية غير مستعدة فيما يبدو لترميم موقع الكنيسة المخربة، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم وجود مواطنين صرب يقيمون في المدينة.

تاسعا - الاقتصاد

١٨ - واصلت البعثة تسهيل مشاركة كوسوفو في المبادرات الاقتصادية الإقليمية. ففي نهاية حزيران/يونيه، شاركت البعثة ووزارة كوسوفو للنقل والاتصالات في إطلاق العمل بمعاهدة يتم بموجبها إنشاء جماعة خدمات النقل لغرب البلقان، وهو ما مهد السبيل أمام إدخال كوسوفو في المعاهدة. وفي تموز/يوليه، شاركت البعثة ووزارة النقل والاتصالات في اجتماع اللجنة التوجيهية لمرصد النقل لجنوب شرق أوروبا. وفرغت البعثة في آب/أغسطس، بالتعاون مع حكومة كوسوفو، من عملية توقيع ''اتفاق بشأن الامتيازات والحصانات الممنوحة لأمانة اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى''، لتمهد بذلك الطريق للتنفيذ الفعال للاتفاق. واعتمدت المفوضية الأوروبية التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٨ بشأن كوسوفو، المقدم في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وستقدم سلطات كوسوفو خططا لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير الجلسة العامة لآلية تتبع عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر. كما التزمت المفوضية الأوروبية بتقديم دراسة جدوى ستتضمن تقييما للوسائل الأخرى لإحراز تقدم في كوسوفو، باعتبارها جزءا من المنطقة، نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي. ويسهم منظور الاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو.

١٩ - ولم يتغير الوضع على طول خط الحدود الإدارية منذ تدمير المنشآت الجمركية الموجودة في البوابتين رقم ١ و ٣١ في شمال كوسوفو في ١٩ شباط/فبراير. ولا تزال جمارك

البعثة غير موجودة عند هاتين البوابتين، مما يؤدي إلى حدوث خسائر تُقدر بمليوني يورو أسبوعيا في إيرادات الجمارك والضريبة على القيمة المضافة في ميزانيتي كوسوفو وصربيا على سواء. وقد بلغت أنشطة التهريب، لا سيما ما يتعلق منها بالوقود، مستويات مرتفعة وتؤدي إلى ارتفاع مستويات الأرباح غير المشروعة المتأتية من الجريمة المنظمة. وتشكل إعادة العمل بالضوابط الجمركية بشكل كامل جزءا من الحوار الذي أجراه ممثلي الخاص حاليا مع بلغراد.

٢٠ - وكما أشرت في تقريري الذي قدمته إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه (S/2008/458)، فقد أوقف عنصر إعادة بناء الاقتصاد التابع للبعثة (العنصر الرابع) جميع العمليات الفنية في ٣٠ حزيران/يونيه، عملا بقرار صادر عن المفوضية الأوروبية. ونتيجة لذلك، فإن البعثة لا تملك في الوقت الحالي أية قدرة فنية أو مخصصات من الميزانية لأداء المهام التي كان العنصر الرابع يضطلع بها في السابق، عند الاقتضاء. وفي هذا السياق، وفي ٢٤ آب/أغسطس، استولى مسؤولون محليون سابقون في وكالة كوسوفو الاستئمانية، كانت قد عينتهم سلطات كوسوفو لشغل مناصب رسمية في وكالة الخصخصة في كوسوفو المنشأة حديثاً، على مجمع وكالة كوسوفو الاستئمانية بحضور ضباط من دائرة شرطة كوسوفو. ولم يبلَّغ عن وقوع أية حوادث، إذ امتنع أفراد الأمن الذين كانوا يحرسون المباني عن أي عمل قد يزيد من حدة التوتر أو يؤدي إلى استخدام القوة. وقد تم على النحو الواجب تأمين النسخ الأصلية من الوثائق المتعلقة بمشاركة البعثة بصفة كاملة في إدارة وكالة كوسوفو الاستئمانية، وهي الآن بحوزة البعثة. وبعد الاستيلاء على المجمع، من المتوقع أن تحاول وكالة الخصخصة في كوسوفو بدء عملية الخصخصة من جديد. ويُحتفظ بالأموال الاستئمانية للوكالة في حسابات لهذه الوكالة لدى الهيئة المركزية للأعمال المصرفية في كوسوفو، التي صدرت إليها تعليمات واضحة تُلزمها، وفقا للقرارات التنفيذية الصادرة عن ممثلي الخاص، بعدم التدخل أو السماح بأي تدخل في هذه الأموال ما لم ترد تعليمات صريحة بذلك بموجب صك قانوني يأذن به ممثلي الخاص.

عاشرا - إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

٢١ - طرأ تغير على المجال المتاح لعمل البعثة نتيجة للمسارين المتناقضين للغاية الذين سلكتهما بلغراد وسلطات كوسوفو إثر إعلان استقلال كوسوفو. وكما يتضح من التطورات الحاصلة على أرض الواقع، يواجه ممثلي الخاص صعوبات متزايدة في ممارسة الولاية الموكلة إليه بسبب التضارب بين القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودستور كوسوفو الذي لا يأخذ وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في الحسبان. وتشكك سلطات كوسوفو مرارا في سلطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو التي يحكمها اليوم الدستور الجديد. وعلى الرغم من أن

ممثلي الخاص مخول رسميا بسلطة تنفيذية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإنه غير قادر على وضع هذه السلطة موضع التنفيذ. والواقع أنه لا يمكن ممارسة هذه السلطة إلا في حالة القبول بها كأساس للقرارات التي يتخذها ممثلي الخاص ومتى ما تم ذلك. وبالتالي، لم يصدر عن ممثلي الخاص إلا عدد قليل جدا من القرارات التنفيذية منذ ١٥ تموز/يوليه.

٢٢ - وفي ظل هذه الظروف، واستنادا إلى تعليماتي إلى ممثلي الخاص بالمضي قدماً في إعادة تشكيل الوجود المدني الدولي في كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أعلنت البعثة رسميا في ٢٦ حزيران/يونيه بدء عملية إعادة التشكيل. وفي إطار هذه العملية، أوقف كل من إدارة الشؤون المدنية ومكتب شؤون الطوائف والعودة والأقليات التابعين للبعثة أنشطته إيذانا بدمجهما في مكتب الشؤون السياسية في البعثة. وتم تعديل الشبكة الميدانية للإدارة المدنية مع الاستمرار في التركيز على الإبلاغ عن المسائل التي تخص الأقليات من خلال حضور ميداني أقل حجما في المناطق الرئيسية التي تعيش فيها الأقليات.

٢٣ - وقد تطورت العلاقة بين البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون خلال الفترة التي يشملها التقرير وفقا للأحكام المبيَّنة في تقريري الخاص إلى مجلس الأمن بشأن البعثة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه (S/2008/354). وأتوقع أن تمضي بعثة الاتحاد الأوروبي قدما في عملية نشر أفرادها خلال الفترة المقبلة وأن تضطلع بمسؤوليات في مجالات حفظ النظام والأمن والعدالة والجمارك، تحت السلطة العامة للأمم المتحدة، وتحت مظلة الأمم المتحدة التي يرأسها ممثلي الخاص، ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بشأن الترتيبات الفنية الرامية إلى تسهيل انتشارها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي ١٨ آب/أغسطس، وقعت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي اتفاقا فنيا بشأن بيع فائض بعثة الأمم المتحدة من المعدات والمركبات؛ ويجري حاليا تنفيذ هذا الاتفاق. كما يجري في الوقت الراهن إتاحة أماكن العمل التي لم تعد بعثة الأمم المتحدة بحاجة إليه لبعثة الاتحاد الأوروبي. ونقلت بعثة الأمم المتحدة موظفيها إلى مقرها الإداري، الذي هو أنسب لحجم البعثة الجديد واحتياجاتها الجديدة، وأخلت مباني مقرها الواقع في وسط بريشتينا. كما أخلت البعثة قواعد الدعم الإقليمية التابعة لها والتي لم تعد بحاجة إليها من الناحية التشغيلية. ونتيجة لذلك، تمكنت البعثة من تلبية طلب بعثة الاتحاد الأوروبي المتعلق بأماكن العمل الزائدة عن الحاجة بطريقة لا تعوق عمليات بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

٢٤ - وعملا بترتيبات عملية بشأن الاطلاع على الوثائق المتعلقة ببعض التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية المتصلة بها والكشف عنها، وضعت إدارة العدل في البعثة مبادئ

توجيهية لتيسير سبل اطلاع المدعين العامين لبعثة الاتحاد الأوروبي على ملفات القضايا التي يتولاها مدعون عامون دوليون ومدعون خاصون. وتُتاح سبل الاطلاع على بعض المواد الموجودة لدى الشرطة والمتعلقة ببعض التحقيقات الجنائية لعنصر الشرطة التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي استنادا إلى اتفاق مماثل أبرم في أيلول/سبتمبر. وقد أوشك وضع ترتيبات عملية أخرى في صيغتها النهائية لتمكين بعثة الاتحاد الأوروبي من الاطلاع على ملفات شعبة الدعم القضائي الدولي.

٢٥ - وقد رحبت سلطات بريشتينا ببدء إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. لكن بريشتينا أبدت شيئا من التحفظ حيال ما يتراءى لها من غموض بشأن توقيت العملية والصلاحيات التي ستحتفظ بها بعثة الأمم المتحدة.

حادي عشر - الحوار مع بلغراد

٢٦ - أجريت مناقشات انعكست من خلالها نواياي التي تضمنّها تقريري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المقدّم إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/354) استنادا إلى النهج المحايد الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء مسألة المركز.

٢٧ - وقد أفاد ممثلي الخاص بأن الحوار والمشاورات قد أجريت مع جميع الأطراف في بلغراد وبريشتينا دونما مساس بمواقف الأطراف حيال مسألة المركز وبما يتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة. وقد واصل الجميع السعي إلى إحراز تقدّم براغماتي في المناقشات التي جرت مع ممثلي الخاص حول الأحكام الستة الواردة في تقريري. وإنني ممتنّ لالتزامهم بهذا التقدم، وأتطلّع إلى مواصلة الحوار حول تلك المسائل وغيرها.

٢٨ - وكما هو موضّح في تقريري، سيظل كل من الترتيبات الخاصة بالنقاط الست ساريا حتى توضع آليات المتابعة ذات الصلة. وأشيرُ في هذا السياق إلى أن جميع الأطراف قد قبلت إعادة تشكيل الوجود الدولي من حيث الهيكل والشكل العام كما هو متوخى في الفقرة ١٦ من تقريري بحيث يتواءم مع الحالة الآخذة في التطوّر في كوسوفو ويتيح للاتحاد الأوروبي القيام بدور تنفيذي معزَّز في كوسوفو بأسرها، ولا سيما في المناطق التي تتولى فيها الجهات الدولية أعمال الشرطة والعدالة والجمارك.

٢٩ - وترد أدناه نتائج المناقشات. وفي حين تحقّقت نتائج فيما يتصل ببعض من النقاط الست، فإن الأمر يقتضي مواصلة النقاش حول بعض النقاط الأخرى وإنني أرحب بالنتيجة الإيجابية للمناقشات ولقبول صربيا بهذه الترتيبات.

ألف – الشرطة

٣٠ – أبرزت المناقشات وجود هدف عام مشترك يتمثّل في إعمال سيادة القانون في كوسوفو بأسرها. فهذا سيكفل بشكل أفضل حماية جميع الطوائف، وإقامة العدالة الجنائية بصورة متّسقة، وتطبيق القانون الجنائي بلا تمييز، وتقديم الخدمات الشرطية كاملة مع احترام حقوق الإنسان لجميع الطوائف.

٣١ – وتماشيا مع الممارسة الفضلى الدولية، ينبغي أن يعكس العمل الشرطي المجتمع بأسره، وسيؤدي تطبيق نهج الشرطة المجتمعية إلى توفير الخدمات الشرطية بواسطة أعضاء المجتمعات المحلية قدر المستطاع وأينما كان هذا ملائما. وبناء على ذلك، سيولى اهتمام خاص تحت الإشراف الدولي لظروف عمل ضباط الشرطة من صرب كوسوفو في الأماكن التي سيوظّفون بها. وتجري الآن بالفعل مناقشات نشطة في هذا الصدد.

٣٢ – وقد فُتحت مراكز ومراكز فرعية في مناطق الأقليات في جميع البلديات. وستفتح مراكز فرعية إضافية تبعا للمقتضيات الأمنية و/أو التنفيذية. وستظل المراكز والمراكز الفرعية خاضعة للتسلسل القيادي القائم ولمراقبة الشرطة الدولية.

٣٣ – وسيشرع ممثلي الخاص، من خلال مفوض الشرطة بالبعثة، في تعيين أحد ضباط الشرطة من ذوي الخبرة الملائمة من صرب كوسوفو، وفقا للقانون المعمول به، في منصب رفيع حيث يتولّى، فيما يتولّى، المسؤوليات المتّصلة بالأنشطة الميدانية. وسيكون هذا الضابط مسؤولا أمام ضابط الشرطة الدولية الأقدم في كوسوفو وفقا للتسلسل القيادي القائم.

٣٤ – وستخضع جميع أعمال الشرطة في كوسوفو للمراقبة الدولية كما هو متفق عليه بموجب الترتيبات الحالية والترتيبات التي ستتّخذ مستقبلا. وسينشر المراقبون الشرطيون الدوليون في جميع المراكز والمراكز الفرعية والمناطق والإدارات. وسيكون لهؤلاء المراقبين هيكلهم القيادي المستقل وتسلسل إداري على قمّته في الوقت الحالي الممثل الخاص. وإلى جانب مراقبة إعمال سيادة القانون، سيشمل الدور الدولي الإشراف على معاملة ضباط الشرطة من الأقليات معاملة منصفة والمحافظة على ظروف العمل وفقا للأدلّة التوجيهية المعمول بها. وستعدّ مجموعة مواد تدريبية لكفالة توافر المهارات الملائمة لدى المراقبين الدوليين.

باء – الجمارك

٣٥ – ستظل كوسوفو تُعامل كمنطقة جمركية واحدة.

٣٦ - وسيعاد موظفو الجمارك الدوليون المعيّنون بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى البوابتين ١ و ٣١. وستعكس طرائق نشرهم، قدر المستطاع، المفهوم الأوروبي للإدارة المتكاملة للحدود، وهو ما قد يشمل اتخاذ بعض نقاط الجمارك مواقع مشتركة. وسيطبّق الموظفون الإجراءات وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك البروتوكول المبرم بين إدارة ضرائب صربيا، باسم وزارة المالية، ودائرة جمارك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، باسم البعثة، بشأن التعاون وتبادل المساعدة الإدارية في المسائل المتعلّقة بضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج فيما يتصل بنقل البضائع عبر خط الحدود الإدارية، ومرفقات البروتوكول، والمحضر المتفق عليه للاجتماع الثنائي المعقود في سياق مفاوضات توسيع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لعام ٢٠٠٦.

٣٧ - وستطبّق التعريفات وفقا للقاعدة التنظيمية رقم ١/٢٠٠٤ للبعثة بشأن قانون جمارك كوسوفو.

٣٨ - وسيلزم إجراء مزيد من المناقشات بين الأطراف المعنية للاتفاق على الطرائق التنفيذية لإعادة تشغيل النقاط الجمركية المذكورة آنفا وتحديد تلك الطرائق. وستتناول تلك المناقشات أيضا توزيع الإيرادات الجمركية المحصّلة عند البوابتين ١ و ٣١، والتي ينبغي لها أيضا، حسب الاقتضاء، أن تُفيد في تنمية المجتمعات المحلية.

جيم - العدالة

٣٩ - تبين من المناقشات أيضا وجود قبول واسع النطاق للمبادئ الأساسية، بما في ذلك ضرورة تطبيق مبدأ سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع على قدم المساواة، بصرف النظر عن الأصل الإثني أو المجتمع المحلي أو الموطن. وتدعم هذه المبادئ تسيير نظام عدالة متسق في كافة أرجاء كوسوفو، ويشمل ذلك المسائل المدنية والجنائية وأعمال الشرطة.

٤٠ - وبدأ في الآونة الأخيرة، في أعقاب المناقشات المتعلقة بوضع المبادئ، تشغيل مجمع المحكمة في شمالي ميتروفيتشا على نطاق ضيق وبإشراف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولا تطبق المحكمة إلا القواعد القانونية لبعثة الأمم المتحدة ويعمل بها أفراد من البعثة وذلك لمدة لا تتجاوز ٦٠ يوما بعد افتتاحها. ووُضعت خطة مرحلية أرست إطارا للعمليات القضائية الحالية والمستقبلية.

٤١ - وفي مراحل لاحقة، سيجري تعيين قضاة وممثلي إدعاء محليين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسيعكس تكوينُ مجموعة القضاة وممثلي الادعاء المحليين المعينين في مختلف المراحل المجتمعات المحلية والولايات الإقليمية التي يخدمونها.

دال - النقل والبنية الأساسية

٤٢ - تبين من المناقشات أن هناك تسليما بالحاجة إلى التعاون الوثيق بصدد المسائل الرئيسية المتعلقة بالبنية الأساسية (الطرق والسكك الحديدية والمياه والكهرباء)، وتدفقات التنقل والتجارة، وعلاوة على مسائل عملية غاية في الأهمية من قبيل الاعتراف بالمؤهلات. والعديد من هذه المسائل يعتبر شاغلا أساسيا من الشواغل التي تهم المواطنين في المجتمعات المحلية كافة، والافتقار إلى ترتيبات تعاونية عملية بشأنها يسبب مشاكل جسيمة.

٤٣ - وفي هذا الصدد وكما ورد في تقريري السابق (S/2008/354)، يضطلع ممثلي الخاص بتشكيل لجنة تنسيق تقنية تتناول جميع المسائل ذات الصلة. وقد أُنشئت اللجنة المذكورة بالفعل إلا أنها لم تحرز أي تقدم عملي. بيد أن حكومة صربيا، وكانت قد أعادت في المناقشات المعقودة مؤخرا تأكيد موقفها من مركز كوسوفو في المستقبل، أشارت في المناقشات نفسها إلى أنها ستعمل على إعادة إحياء هذا المقترح حتى يتسنى تناول تلك المسائل بشكل ملموس بدرجة أكبر. وسيعمل ممثلي الخاص، إضافة إلى ذلك، على ضمان استمرار الحوار. فإحراز تقدم في هذه المجالات ليس مجرد مسألة أمنية سوف تحظى بالتأييد في أوروبا وحدها بل إنه سيكون علاوة على ذلك تطورا تتلقاه جميع المجتمعات المحلية في كوسوفو بترحيب شديد.

هاء - الحدود

٤٤ - سيجري تناول العديد من المسائل ذات الصلة بإدارة الحدود في إطار العملية المتعلقة بالنقل والبنية الأساسية التي تقوم بها اللجنة التقنية. وفيما عدا ذلك وعلى نحو ما جاء في تقريري السابق، ستواصل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو باعتبارها الوجود العسكري الدولي في الإقليم الوفاء بولايتها الأمنية في شتى أنحائه، بما في ذلك ما يتصل بالحدود، وذلك بالاقتران مع المنظمات الدولية الأخرى ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

واو – التراث الصربي

٤٥ – إن الحماية الدولية للكنيسة الأرثوذوكسية الصربية في كوسوفو لا بد لها أن تستمر وسوف تستمر. وقد بينت المناقشات الدعم العالمي لمبدأ حماية التراث والموروث الثقافي للكنيسة الأرثوذوكسية الصربية في الإقليم.

٤٦ – وفي ظل الظروف الحالية ومع مراعاة الدور المحايد للأمم المتحدة في كوسوفو، فإنني أرى ضرورة استمرار الحوار في بلغراد وبريشتينا. وينبغي أن تشارك في الحوار أيضا الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والأطراف الفاعلة الدولية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة. ومن شأن ذلك أن يرسي إطارا متفقا عليه يمكن في نطاقه التصدي للمسائل المثيرة للخلاف، وأن يجعل كفالة استمرار عملية إعادة البناء التي يقودها مجلس أوروبا واليونسكو أمرا ممكنا.

٤٧ – وسيشمل برنامج العمل تنفيذ ترتيبات حمائية حول المواقع الرئيسية للكنيسة الأرثوذكسية الصربية وأنشطة تتصل برفاه الرهبان والراهبات، من قبيل إعفاء الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من ضريبة القيمة المضافة ومن الضرائب والمكوس، إضافة إلى طرائق إعادة الكنيسة بناء المواقع ومسألة إعادة القطع الأثرية.

ثاني عشر – ملاحظات

٤٨ – تمشيا مع تقريري الخاص (S/2008/354) الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه (S/2008/354)، بدأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعديل هيكلها ومركزها استجابة للتغير العميق الذي شهدته كوسوفو على أرض الواقع في أعقاب إعلان استقلال كوسوفو واعتماد الدستور. وكما كان متوقعا، واجهت البعثة تحديات كبيرة أثرت في قدرتها على الاضطلاع بالغالبية العظمى من مهامها بوصفها إدارة مؤقتة، في مجالات منها الإدارة المدنية والحوكمة الاقتصادية وفي مجالات أخرى تشهد إنشاء مؤسسات جديدة واضطلاع سلطات كوسوفو بأدوار جديدة بموجب الدستور.

٤٩ – وقد أبرزت هذه التحديات الحاجة إلى المضي قدما في إعادة تشكيل البعثة ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتأتي عملية إعادة التشكيل في الوقت المناسب فضلا عن أنها أصبحت ضرورية ويجري التعجيل بها من أجل مواءمتها بصورة كاملة مع الظروف السائدة على الأرض. وهي تجري بصورة شفافة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة وتتماشى مع موقف الأمم المتحدة بمراعاة الحياد الدقيق بشأن مسألة مركز كوسوفو. ومع نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وبلوغها مرحلة التشغيل، سوف تضطلع بمهام سيادة القانون وفقا للفقرة ٥٠ أدناه.

٥٠ - وبعد أن أصدرت تعليماتي، يقوم ممثلي الخاص ورئيس البعثة بتسهيل الأعمال التحضيرية التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي من أجل القيام بدور تشغيلي معزز في كوسوفو في مجال سيادة القانون وسوف تولي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتعمل في إطار السلطة العامة للأمم المتحدة وفي حدود إطارها المحايد إزاء مسألة المركز. وسوف تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة بانتظام. وسيتم نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو بالتعاون المباشر مع أصحاب المصلحة المعنيين، مع مراعاة الظروف الخاصة لشواغل جميع الطوائف وسيتم تنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة.

٥١ - وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال بعثتها في كوسوفو، عنصرا مركزيا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشكلها الجديد. وستواصل المنظمة من خلال وجودها في الميدان، القيام بدور حاسم في بناء ورصد مؤسسات كوسوفو ودعم طوائف الأقليات فيها.

٥٢ - وقد بدأ ممثلي الخاص حوارا مع حكومة صربيا بشأن المجالات التي تناولتها في رسالتي الموجهة إلى الرئيس تاديتش في ١٢ حزيران/يونيه. وقبلت حكومة صربيا نتائج المناقشات التي دارت خلال هذا الحوار والترتيبات المبينة في هذا التقرير كما تشاور ممثلي الخاص مع السلطات في بريشتينا. وبينت تلك السلطات بوضوح أنها لا توافق على نتائج الترتيبات الواردة في هذا التقرير. وفي بيان صدر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر المرفق ١)، أوضحت السلطات في بريشتينا أنها، بالإضافة إلى رفض نتائج الحوار، تؤيد النشر السريع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وأنها ستتعاون مع البعثة في عملية انتشارها في كافة أنحاء إقليم كوسوفو، على أساس الوثائق المشار إليها في البيان. وقد شجعني إعراب بريشتينا عن رغبتها في التعاون بشأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، واستعدادها أيضا للتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد طلبت من ممثلي الخاص أن يطمئن السلطات في بريشتينا إلى أنه سيجري تنفيذ الترتيبات المؤقتة المبينة في هذا التقرير على أساس التشاور والتنسيق المستمرين.

٥٣ - وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني لممثلي الخاص، لامبيرتو زانيير لدوره القيادي في إدارة الدور المتطور للبعثة خلال فترة مليئة بالتحديات. وأود أيضا بصورة خاصة أن أثني على موظفي البعثة لما يبذلونه من جهود دؤوبة وما يبدونه من التزام إزاء كوسوفو وأهداف الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المحليون والدوليون الذين سيتأثرون بإعادة تشكيل البعثة. وأود أن أتقدم بالشكر إلى شركاء الأمم المتحدة - قوة الأمن الدولية في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وإلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على دعمهم المستمر.

المرفق الأول

البيان الصادر عن سلطات بريشتينا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١ - إننا نؤيد النشر السريع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفقا للولاية المتوخاة في إعلان الاستقلال، والاقتراح الشامل بشأن تسوية وضع كوسوفو، ودستور جمهورية كوسوفو، وتشريعات كوسوفو، والعمل المشترك للاتحاد الأوروبي في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ودعوة مؤسسات كوسوفو لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون.

٢ - ترفض مؤسسات كوسوفو وثيقة النقاط الست برمتها.

٣ - سوف تتعاون مؤسسات كوسوفو مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في انتشارها في كافة أنحاء إقليم كوسوفو، على أساس الولاية المتوخاة في الوثيقة المشار إليها في (١) أعلاه، التي تكفل احترام سيادة جمهورية كوسوفو وسلامتها الإقليمية.

٤ - ستواصل مؤسسات جمهورية كوسوفو، كما تفعل دائما، التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

المرفق الثاني

التقييم التقني للتقدم المحرز في تنفيذ معايير كوسوفو

أعده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد المناطق المشمولة ببرنامج المعايير. ويجري تنفيذ المعايير بالاشتراك مع وكالة التكامل الأوروبي وبقيادة سلطات كوسوفو.

المؤسسات الديمقراطية العاملة

٢ - أدى إصدار رئيس كوسوفو للقوانين المتعلقة بالانتخابات إلى أن تتولى اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو المسؤولية التنفيذية الكاملة عن تنظيم الانتخابات. وجرى ترشيح ١١ عضوا وتعيينهم لتشكيل لجنة مركزية جديدة للانتخابات بموجب مرسوم رئاسي صادر في ١٩ آب/أغسطس.

٣ - وتُعنى لجنة الشكاوى والطعون الانتخابية الحديثة التشكيل، وهي هيئة خماسية مكونة من قضاة المحكمة العليا، بتوفير سبل الانتصاف في المظالم المتعلقة بالانتخابات. وكفل شغل عضوين من أعضاء اللجنة لمنصبيهما خلال انتخابات عام ٢٠٠٧ قدرا من الاستمرارية لهذه الهيئة. وينتمي أحد أعضائها إلى طائفة الروما في كوسوفو؛ بينما لم يرض أي من صرب كوسوفو المؤهلين بالترشح لعضويتها.

٤ - وواصل ثلاثة من أعضاء جمعية كوسوفو المنتمين إلى طائفة الصرب، من غير المنضوين في تجمع المجموعة البرلمانية للحزب الليبرالي المستقل، مقاطعتهم لأعمال الجمعية. ويحضر جلسات الجمعية بانتظام سبعة أعضاء من صرب كوسوفو.

٥ - ويتيح الإطار القانوني الجديد لكوسوفو مجالا واسعا لممارسة الحوكمة على الصعيد المحلي، وهو يتوقع زيادة عدد البلديات ليرتفع عددها الحالي البالغ ٣٣ بلدية إلى ٣٨. بيد أن عزوف الطائفة الصربية في كوسوفو عن المشاركة يتسبب في شل الجهود الرامية إلى إقامة البلديات الجديدة ذات الأغلبيات الصربية الكوسوفية المنصوص عليها في القانون الجديد المتعلق بحدود البلديات.

٦ - ويشغل خمسة من صرب كوسوفو مناصب النائب الثاني لرئيس المجلس البلدي في بلديات كوسوفو (وهي غيليلان/غنيلان وكامينيتشي/كامينيتسا وفيتي/فيتينا وليبيان/ليبليان وراهوفيتش/أوراهوفاتش). ولا يوجد في المجالس البلدية حاليا أعضاء عاملون من صرب

كوسوفو. ولم يستأنف عشرة من صرب كوسوفو عينهم الممثل الخاص للأمين العام أعضاء في مجلس بلدية نوفوبيردي/نوفو بردو لاضطلاع بمسؤولياتهم. ولا يوجد سوى أربعة من ممثلي صرب كوسوفو في لجان البلديات المختلفة، ويشغل سبعة منهم فقط مناصب رئاسية في مكاتب شؤون الطوائف في بلديات كل من غيليلان/غنيلان، وكامينيتش/كامينيتشا، وغراتسانيتشي/غراتسانيتشا، وكليني/كلينا، وراهوفيتش/أوراهوفاتش، وليبيان/لبليابي، وأوبيليك/أوبيليتش.

٧ - وتستثنى من ذلك البلديات الشمالية الثلاث (زفيتشان/زفيسان، وليبوسافيك/ليبوسافيتش، وزوبين بوتوك)، التي ينتمي جميع المسؤولين الحكوميين وجميع موظفي الخدمة المدنية فيها تقريبا إلى طائفة صرب كوسوفو. وينتمي اثنان من موظفي مكتب شؤون الطوائف العاملين في بلدية زفيتشان/زفيسان إلى ألبان كوسوفو.

٨ - ولم تستوف معظم البلديات التزاماتها المتعلقة بحصص التمويل العادلة. والسبب في انخفاض الإنفاق من حصص التمويل العادلة هو أن مشاريع كثيرة ما زالت قيد التنفيذ ولن يكتمل تنفيذها إلا في نهاية عام ٢٠٠٨، علاوة على إحجام صرب كوسوفو الواسع النطاق عن المشاركة في الخدمة المدنية بالبلديات، الشيء الذي تسبب بدوره في انخفاض النفقات العامة ومدفوعات المرتبات للموظفين المنتمين إلى طوائف الأقليات.

٩ - ونتيجة لسن القانون الجديد المتعلق بتمويل الحكومات المحلية، يتوقع أن تدمج البلديات مبدأ حصص التمويل العادلة في ميزانياتها العادية ابتداء من عام ٢٠٠٩، مما سيزيد من صعوبة متابعة استخدام الأموال الموجهة إلى طوائف الأقليات.

١٠ - ونشر ٣٦ عددا من الجريدة الرسمية في طبعات ورقية كما أتيحت في هيئة إلكترونية. ويطبع كل عدد باللغات الألبانية والصربية والإنكليزية والتركية والبوسنية. وتعزز كثافة النشاط التشريعي لجمعية كوسوفو ضرورة إصدار المزيد من الأعداد الخاصة للجريدة الرسمية.

١١ - وينبغي أن تبدأ لجنة اللغات التدخل بشكل استباقي في جميع حالات المخالفات التي ترتكبها السلطات المركزية وسلطات البلديات فيما يتعلق بقانون استخدام اللغات. وينبغي أن توفر حكومة كوسوفو للجنة أيضا الموارد المالية واللوجستية المناسبة التي تمكنها من العمل بصورة سليمة.

١٢ - وينبغي أن تتولى لجنة تعيين كبار الموظفين الحكوميين تعيين رئيس الجهاز التنفيذي للوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين.

سيادة القانون

١٣ - في ١٤ تموز/يوليه، تقدم أحد المدعين العامين الدوليين بلائحة اتهام ضد أحد ألبان كوسوفو، يتهمه فيها بزعامة جماعة قامت بحرق مساكن وكنائس لصرب كوسوفو، وبقذف مكاتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة ومركز شرطة بريزرين ورئاسة الشرطة الإقليمية بالحجارة، بالإضافة إلى رمي الحجارة على أفراد الشرطة الذين حاولوا حماية هذه الأماكن أثناء أعمال الشغب التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٤ - ولا تزال معدلات تمثيل الأقليات في دائرة شرطة كوسوفو ثابتة تقريبا عند نسبة ١٥,٥ في المائة (١٠ في المائة لصرب كوسوفو). واستقيت أرقام تمثيل الأقليات من كشوف المرتبات، التي تشتمل على أسماء الصرب الذين لا يزالون يتلقون مرتبات بدون أن يزاولوا العمل. ويتعين بذل جهود كبيرة من أجل الاحتفاظ بأفراد الشرطة المنتمين إلى طائفة الصرب أو تعيين أفراد جدد منهم، من أجل المحافظة على التعددية العرقية في دائرة شرطة كوسوفو وكفالة سيادة القانون واستتباب النظام في مجتمعات طوائف الأقليات. وتبلغ نسبة تمثيل الأقليات في دائرة سجون كوسوفو ١٣,٢ في المائة (ينتمي ٩,٥٣ في المائة منهم لصرب كوسوفو). وظل معدل تمثيل المرأة في دائرة الشرطة ثابتا، عند نسبة ١٣,٥ في المائة وارتفع إلى ١٧,٢ في المائة في دائرة السجون.

١٥ - وشرعت دائرة سجون كوسوفو في إجراءات الإعلان عن الوظائف الشاغرة التي يشغلها حاليا ٧٤ فردا من صرب كوسوفو، بعد أن أضربوا عن العمل في مراكز الاحتجاز في غييلان/غنيلان وليبيان/ليبلياني، وفي سجن ليبيان/ليبلياني، منذ إعلان الاستقلال. بيد أن هؤلاء الموظفين لم يفصلوا من العمل ولا يزالون يتلقون مرتباتهم، ويستطيعون العودة إلى وظائفهم إن رغبوا في ذلك.

١٦ - ويتواصل التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمفوضية الأوروبية، وحكومة الولايات المتحدة، في عملية تعيين القضاة والمدعين العامين. وتمثل هذه العملية استعراضا شاملا لجميع عمليات تعيين الأفراد في المناصب القضائية ومناصب الادعاء العام في كوسوفو، ويخطط لانتهائها قبل انقضاء عام ٢٠٠٨.

١٧ - ويقضي القانون المتعلق بإنشاء إدارة للطب الشرعي، الذي يجري إعداد مشروعه الآن، بإنشاء إدارة أو وكالة موحدة معنية بالأشخاص المفقودين وشؤون الطب الشرعي، داخل إطار وزارة العدل.

حرية الحركة

١٨ - تتضمن الاستقصاءات التي تجريها دائرة شرطة كوسوفو بشأن حرية الحركة إشارات منتظمة إلى أن أكثر من ٩٦ في المائة من أعضاء طوائف الأقليات لا ينقطعون عن السفر إلى خارج مناطق إقامتهم. وانخفض عدد المواقع الثابتة لقوة كوسوفو من ٢٣ موقعا إلى ٩ مواقع في آب/أغسطس، من خلال عملية تدريجية خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو.

١٩ - ويتضح من الدراسة الاستقصائية لاستدامة العودة، التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوسوفو، أن حرية الحركة لا تعد من الشواغل الهامة لطوائف الأقليات، عدا أقلية ألبان كوسوفو في شمال كوسوفو.

٢٠ - ومرت الاحتفالات ذات الطبيعة الرمزية الهامة لليوم الوطني لصربيا، ويوم القديس فيتوس أوفيدوفودان، في ٢٨ حزيران/يونيه، بدون وقوع حوادث وبمعدلات مشاركة قدرت بنحو ٥٠٠ ١ فرد في الاحتفالات التي جرت عند نصب غازميستان - وهو الموقع الذي هزمت فيه جيوش الأتراك العثمانيين قوات التحالف الذي قادته صربيا في معركة عام ١٣٨٩، وأذنت ببدء خمسة قرون من الحكم العثماني.

٢١ - وجرى، في تموز/يوليه، افتتاح جسر مشاة بديل، تم بناؤه عبر نهر إيبار، ليصل منطقة جنوب ميتروفيتشي/ميتروفيتشا بمنطقة ''البروج الثلاثة'' المختلطة الأعراق في الشمال، مما يسر حرية الحركة لجميع الطوائف. وتم تمويل بناء الجسر من الصندوق الاحتياطي للممثل الخاص.

٢٢ - وقررت وزارة النقل والاتصالات تقسيم خدمة الحافلات الإنسانية، التي ظلت حتى ذلك الوقت خدمة فريدة تديرها جهة واحدة مقدمة للخدمات، إلى ١٤ نطاقا تتضمن ٢٥ مسارا، بينها ٧ مسارات جديدة. ووقع اختيار الوزارة على عقود جرى التوقيع عليها مع ثماني جهات جديدة لتقديم الخدمات، بدأت تشغيل المسارات المخصصة لها في ١٦ آب/أغسطس. وستقوم جهات تقديم الخدمات التي وقع عليها الاختيار بتسيير أساطيل حافلات خاصة بها، وليس الحافلات الممنوحة من البعثة لهذا الغرض. ولم يتضح بعد مدى تأثير قرار تقسيم المسارات وتخصيصها لعدد من الجهات المختلفة التي توفر الخدمات على إمكانية الحصول على خدمات النقل الإنسانية التي توفرها الحافلات.

٢٣ - وينبغي مساعدة اللجنة الاستشارية للنقل على الوفاء بالتزاماتها بموجب الترتيبات التي وقعت عليها البعثة وسلطات كوسوفو. وربما تؤدي محاولات تجاوز اللجنة إلى إغفال الشواغل المتعلقة بحرية الحركة فيما يتعلق بالطوائف غير الألبانية.

٢٤ - ولم يستأنف قطار حرية الحركة الذي يربط بين جنوب وشمال كوسوفو عملياته. وتسيطر على المحطات الموجودة في المناطق ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو هياكل موازية، وقد توقف الموظفون من صرب كوسوفو عن الحضور للعمل في خطوط السكة الحديدية لكوسوفو.

العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها

٢٥ - انخفض عدد أفراد الأقليات من العائدين إلى كوسوفو مقارنا بعددهم في السنوات السابقة. وتشمل الأسباب الرئيسية لتراجع أعداد العائدين عدم قيام حوار بين بريشتيني/بريشتينا وبلغراد على المستوى التقني، واحتلال العقارات الخاصة بشكل غير مشروع، وعدم وجود قدرات كافية في وزارة شؤون الطوائف والعائدين لتنفيذ برامج العودة.

٢٦ - وفي ١٦ تموز/يوليه، تلقت ١٣ من أسر صرب كوسوفو العائدة، إلى جانب ٦ أسر من ألبان وروما كوسوفو، مفاتيح مساكنها التي أعيد بناؤها في كلينافتش/كلينافاتش (كليني/كلينا). وتلقت الأسر المشردة دعما في إعادة بناء المساكن وفي مجال المساعدة الاجتماعية/الاقتصادية. وبلغت تكلفة المشروع ٥٠٤ ٠٠٠ يورو ونفذته البلدية، بتمويل من الميزانية الموحدة لكوسوفو للعام الماضي.

٢٧ - وأصبحت سلامة مشروع عائدي كلوبوكار، الذي أطلقته الوزارة في هذه السنة، موضع شك مع إعراب ممثلي صرب كوسوفو وموظف شؤون العودة في البلدية عن شواغل خطيرة إزاء عملية اختيار المستفيدين من المشروع.

٢٨ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أُطلق مشروع العائدين الخاص بلابيي سيلي/لابلي سيلو (بريشتيني/بريشتينا) بتكلفة ٢ مليون يورو. ويرمي المشروع إلى بناء ثلاثة مجمعات شقق لإسكان ٦٠ أسرة من الأسر المشردة والضعيفة في موقع مختلف عن مسقط رأس أفرادها. ويظل الأصل الإثني وطرائق عملية اختيار المستفيدين، التي لم تبدأ بعد، يمثل مسألة هامة.

٢٩ - ودعا كل من رابطات المشردين داخليا وممثلي المجتمع المدني إلى قيام حكومة كوسوفو، لا سيما وزارة شؤون الطوائف والعائدين، باتباع نهج يتسم أكثر بالتشاورية والشمول، وذلك لكفالة نجاح عمليات العودة. وفي حلقة دراسية نظمتها البعثة في تموز/يوليه، اتفق المشاركون على ضرورة أن تضطلع البلديات بدور رئيسي في جميع المسائل المتصلة بالعودة وشددوا على ضرورة تقديم قدر أكبر من الدعم المالي. وطالبت رابطات

المشردين داخليا وجماعات المجتمع المدني بشدة بتحسين تنفيذ دليل عمليات العودة وإطار السياسات الحاليين بدلا من تصميم دليل وإطار سياسات جديدين.

٣٠ - ويمكن لوزارة شؤون الطوائف والعائدين تنقيح الإطار القائم لسياسات العودة إلا بالتشاور مع المشردين داخليا ومع رابطاتهم. ويجب القيام بتخصيص التمويل وإجراءات اتخاذ القرار الأخرى بطريقة شفافة وينبغي بذل جهود لمكافحة الفساد والمحسوبية.

٣١ - ووافقت وزارة شؤون الطوائف والعائدين على كفالة توفير مستوى مناسب من التمويل لإدارة مخيم أوستروده في السنة المالية ٢٠٠٩. وتنظر الوزارة أيضا احتمال التعاقد مع شريك منفذ محلي لتسلم مهام الإدارة المباشرة في المخيم من المنظمة النرويجية للمعونة الكنسية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وعرضت المنظمة أيضا تدريب الشريك المنفذ المحلي الذي سيتولى تلك المهام مستقبلا لتيسير تسلمه للعمليات بطريقة سلسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٢ - وخصصت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبلغ ٢,٤ مليون دولار لدعم عمليات إعادة التوطين وإعادة الإدماج المستدامة لنحو ٥٠ أسرة مشردة من أسر الروما والأشكاليا والمصريين البلقان في مخيم تشيسمون لوغ/تشيسمين لوغ ومخيم أوستروده في الجزء الشمالي من ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. وخصصت حكومة النرويج أيضا أموالا لبناء ٢٤ وحدة سكنية في منطقة الروما (محلة الروما).

٣٣ - أظهرت نتائج فحوص الدم التي أجراها معهد الصحة العامة في صربيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لأطفال يعيشون حاليا في مخيمي تشيسمون لوغ/تشيسمين لوغ وأوستروده في شمالي كوسوفو أن مستويات الرصاص لدى ١٠٤ من الأطفال عدا اثنين تتجاوز المستويات العليا المقبولة في الدم. وبما أن منظمة الصحة العالمية لم تشارك في الفحص. وقد حثت جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في فحص مستويات الرصاص في الدم والبيئة على تنسيق أنشطتها معها.

٣٤ - ولا تدرك البلديات المتلقية للعائدين مسؤولياتها عن تيسير إعادة إدماج المعادين قسرا إلى أوطانهم ولم تخصص بعد موارد مالية على مستوى البلديات لهذا الغرض. ويشير ذلك إلى فشل الحكومة في كفالة تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج للأشخاص الذين تتم إعادتهم إلى الوطن.

٣٥ - وتعرض التلاميذ والمدرسون من طائفة الغوراني في كوسوفو الذين يدعون إلى أن يكون التعليم في بلدية دراغاش وفقا لمنهج وزارة التربية الصربية، إلى ضغط متجدد من سلطات كوسوفو للتخلي عن أي نشاط تعليمي تموله حكومة صربيا. وقد بعث مائة وثمانية

من التلاميذ المحرومين حاليا من فرصة الالتحاق بالمدرسة الرئيسية هنالك شكوى خطية إلى البعثة وإلى موظفين حكوميين آخرين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وما زال يتعين على سلطات كوسوفو وضع منهج دراسي باللغة الصربية، ولا تزال آفاق التعليم العالي باللغة الصربية موضع شك.

حقوق الملكية

٣٦ - رغم إغلاق مكاتب وكالة كوسوفو العقارية في كل من بلغراد وكراغويفاتش ونيش، تواصل الوكالة الإبقاء على زخم عملية الفصل في ملكية العقارات. وخلال الجلسة السابعة للجنة كوسوفو المعنية بالمطالبات العقارية في حزيران/يونيه، تم الفصل فيما مجموعه ٨٨٠ ٢ حالة، في حين فصلت الجلسة الأخيرة، التي عقدت في آب/أغسطس في ٩٢٠ ٢ مطالبة. ويبلغ العدد الكلي للحالات التي فصلت فيها اللجنة ١٠٥ ١٤ حالة أو ٣٩ في المائة من جميع المطالبات التي تم تلقيها.

٣٧ - وواصلت الوكالة إدارة الممتلكات العقارية المهجورة وتنفيذ مخطط الإيجار الطوعي. وهناك الآن ٣٢٥ ٤ عقارا مهجورا تخضع لإدارة الوكالة، يندرج ٢٥٨ ٢ عقارا منها في مخطط الإيجار بموافقة ملاكها. وحتى الآن، تم جمع ما جملته ٥٤٢,٩٩ ٨٥٦ يورو من الإيجارات.

٣٨ - ولمصلحة الأشخاص الساعين إلى الحصول على العدالة فيما يتصل بأملاكهم، ينبغي الفصل بين إغلاق مكاتب الوكالة ومسألة وضع الممتلكات، وينبغي تناول ذلك في المقام الأول من حيث حق مقدمي المطالبات في معالجة مطالباتهم في أقصر وقت ممكن.

التراث الثقافي

٣٩ - يظل توفير الأمن لمواقع التراث الثقافي والديني يشكل أولوية. وتواصل دائرة الشرطة في كوسوفو الإبقاء على وجود ثابت على مدار الساعة في كنيسة القديس نيكولاس في بريشتينا فضلا عن تنظيم دوريات روتينية تطوف بالمواقع الثقافية والدينية عبر كوسوفو.

٤٠ - وحدث انخفاض ملحوظ في عدد حوادث التخريب والسرقة في المواقع الدينية أو الثقافية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت دائرة الشرطة في كوسوفو ما مجموعه ١٤ حادثا بسيطا، يجري التحقيق في ٧ منها وتم إلقاء القبض على شخص واحد في إطار ذلك. وتواصل شركة أمنية خاصة تعاقدت معها وزارة الثقافة والشباب والرياضة توفير حماية أمنية إضافية في عدد من المواقع الصربية الأُرثوذكسية.

٤١ - وستحتاج لجنة تنفيذ أعمال التعمير إلى دعم مستمر من جميع الجهات المعنية، لا سيما الكنيسة الأُرثوذكسية الصربية، لإكمال مشروعها. ويتعين على حكومة كوسوفو أيضا تعزيز تعاونها مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) بشأن جميع المسائل المتصلة بحماية وصون التراث الثقافي والديني في كوسوفو.

فيلق حماية كوسوفو

٤٢ - ظل تمثيل الأقليات في فيلق حماية كوسوفو عند نسبة ٦,١ في المائة، بما في ذلك تمثيل صرب كوسوفو الذي انخفض قليلا من ١ في المائة إلى ٠,٩٨ في المائة (من ٣٠ عضوا إلى ٢٨ عضوا) منذ أيار/مايو. ويضم فيلق حماية كوسوفو حاليا ٨٦٥ ٢ عضوا عاملا، ينتمي ١٧٣ عضوا منهم إلى الأقليات (٣٨ من أتراك كوسوفو، و ٣٥ من أشكال كوسوفو، و ٣٤ من بوسنيي كوسوفو، و ٢٨ من صرب كوسوفو، و ٣٨ من طوائف كوسوفو الأخرى). وظل تمثيل الإناث في فيلق حماية كوسوفو عند نسبة ٣ في المائة (٨٦ عضوا).

٤٣ - ويعلم أعضاء الفيلق باعتزام حل الفيلق إلا أن من المهم إبلاغهم بترتيبات المعاشات التقاعدية وبرنامج إعادة التوطين متى ما تمت الموافقة على تلك الترتيبات، وذلك بهدف تعزيز إعادة توطينهم وتقاعدهم بصورة ناجحة.

المرفق الثالث

عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٣٤	سلوفينيا	٦
الأرجنتين	١٠	الصين	١٨
إسبانيا	١٤	فرنسا	٣٢
باكستان	١٢٨	الفلبين	٢٦
البرازيل	٢	فنلندا	٤
بلغاريا	٤٥	كرواتيا	١٤
بنغلاديش	١٤٧	ملاوي	٤
بولندا	١٢٢	النرويج	٩
الجمهورية التشيكية	١٥	النمسا	١٩
الدانمرك	١٧	نيبال	٧
رومانيا	١٧٨	نيجيريا	٢١

تكوين دائرة شرطة كوسوفو (في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٤٨	٥ ٩٥٠
صرب كوسوفو	١٠,٠٠٩٤	٧٠٤
أفراد الأقليات العرقية الأخرى	٥,٥٢	٣٨٩
المجموع		**٧ ٠٤٣**
الرجال	٨٦,٥٧	٦ ٠٩٧
النساء	١٣,٤٣	٩٤٦

المرفق الرابع

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٤
أيرلندا	٤
باكستان	١
البرتغال	٢
بلغاريا	١
بنغلاديش	٢
بولندا	١
بوليفيا	١
الدانمرك	١
رومانيا	٣
شيلي	١
النرويج	١
المجموع	**٢٧**

Map No. 4133 Rev. 33 UNITED NATIONS
October 2008

Department of Field Support
Cartographic Section